

Distr.: General
9 March 2021
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
5	ثانيا - الميزانية
7	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
8	باء - الزراعة ومصائد الأسماك
8	جيم - الخدمات المالية
9	دال - السياحة
10	هاء - البناء
10	واو - المرافق العامة والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



الصفحة

11	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة
11	باء - العمل
11	جيم - التعليم
12	دال - الصحة العامة
13	هاء - الجريمة والسلامة العامة
14	واو - حقوق الإنسان
14	خامساً - البيئة والنشاط البركاني
14	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
15	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
15	ألف - موقف حكومة الإقليم
15	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	ثامناً - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
16	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
16	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
19	المرفق خريطة مونتسيرات

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة يخضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أندرو جون بيرس (منذ كانون الثاني/يناير 2018).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد 43 كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و 64 كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه 1995، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من 400 عام، وخلف آثاراً مدمرة شملت تدمير العاصمة، مما تسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو 70 في المائة من سكان الجزء الجنوبي من الجزيرة. وإن آثار هذا الثوران وآثار ما عقبه من نشاط بركاني أقل حدة لا تزال ملموسة.

مساحة اليابسة: 103 كيلومترات مربعة (المساحة الصالحة للسكن: 40,1 كيلومتراً مربعاً).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 7 582 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 4 519 نسمة (تقديرات عام 2019).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 80,55 سنة (الرجال: 78,18 سنة؛ النساء: 83,21 سنة (تقديرات عام 2019)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، هُجرت في عام 1997 في أعقاب ثورة البركان. ويجري إنشاء مركز حضري جديد في لينث باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء جوزيف إيستون تيلور - فاريل (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: حركة التعبير والازدهار؛ والحركة الشعبية الديمقراطية.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومن المتوقع أن تُجرى الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 12 753 دولاراً (بوابة بيانات الأمم المتحدة، 2020).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: 6,51 في المائة (2018).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (2,70 من دولارات شرق الكاريبي تساوي دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة الموجودة قرب برشلونة في إسبانيا. والاسم الأصلي للجزيرة هو ألبواغانا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام 1632 وكان معظمهم أيرلنديين. وبعد ذلك، أصبحت الجزيرة ملاذاً لعمال السخرة الأيرلنديين الذين نُقلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية. وفي عام 1768، ثار الرقيق في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني في عام 1783. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني في عام 1871. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية في عام 1962، قررت مونتسيرات أن تكون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وليس دولة شبه مستقلة مرتبطة به.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام 2010، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر 2011، أصبح لمونتسيرات حاكم يعينه التاج البريطاني، ومجلس وزراء، وجمعية تشريعية. ويكون الحاكم مسؤولاً عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وتولى الحاكم الحالي مهام منصبه في كانون الثاني/يناير 2018. ووفقاً للتشريعات التي أقر بموجبها الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

2 - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم المنصب. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، جلسات المجلس ولكن لا يكون له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون له الحق في التصويت داخل المجلس وإن كان مسؤولاً عن الرقابة والإدارة العامتين للحكومة ويتحمل مسؤولية تضامنية أمام الهيئة التشريعية.

3 - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس عضوي المجلس الاثنى بحكم المنصب. وتجرى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تولت حركة التغيير والازدهار السلطة من جديد بعد أن هزمت الحركة الشعبية الديمقراطية وفازت بخمسة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدى السيد جوزيف فاريل اليمين الدستورية بصفته رئيس وزراء مونتسيرات.

4 - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية لمونتسيرات، وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات، وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في مجلس الملكة الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم 223 الصادر في عام 1967 عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد جلساتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص هي محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

5 - وفي الجلسة الثامنة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المعقودة في 25 حزيران/يونيه 2019، أشار رئيس وزراء مونتسيرات آنذاك إلى الذكرى السنوية لثوران البركان في حزيران/يونيه 1997 وإلى عواقبه. وقال إن حكومة مونتسيرات اعتمدت دائماً على المملكة المتحدة بنسبة 60 في المائة من ميزانيتها المتكررة وبنسبة تزيد عن 90 في المائة من ميزانيتها الرأسمالية على مدى السنوات العشرين الماضية. وأعرب عن امتنانه لقرار الجمعية العامة 114/73 البالغ الأهمية بشأن مونتسيرات ولموافقة حكومة المملكة المتحدة على أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة، الأمر الذي سيتيح الوقوف على الآراء الصريحة لشعب مونتسيرات (انظر A/AC.109/2019/SR.8).

- 6 - وفي الجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قال رئيس وزراء مونتسيرات آنذاك إن الزيارة التي قامت بها اللجنة الخاصة ستمكنها من إجراء تقييم مباشر للإجراءات المتخذة على مدى نصف قرن تقريبا لرفع مونتسيرات من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إلا أن سكان مونتسيرات، للأسف، غير مدركين لحقوقهم بموجب المادة 73 هـ من ميثاق الأمم المتحدة. ولو أن حكومة مونتسيرات أصرت على أعمال تلك الحقوق في الوقت المناسب، لكان البلد قد تمكن من الوقوف على قدميه منذ فترة طويلة وكان من الممكن تجنب الأضرار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الثوران البركاني، إذ أنه يعزى إلى تأخر وغياب التمويل الهام اللازم للإنعاش وإعادة التنمية في أعقاب وقوع الكارثة. وقد اتخذت حكومة المملكة المتحدة خطوة مهمة استجابة لضرورة أن تقوم مونتسيرات باستبدال بنيتها التحتية المفقودة، وهو ما يعد أساسيا لاقتصادها ومجتمعها. وذكر أن تجديد المملكة المتحدة التزامها أمر جدير بالثناء لكنه جاء بعد فترة طويلة من الأزمة نفسها. ودعا اللجنة إلى وضع إطار وجدول زمني وبرنامج عمل لإنهاء استعمار مونتسيرات بالكامل في أعقاب البعثة الزائرة إلى الإقليم (انظر A/C.4/74/SR.4).
- 7 - وأوفدت اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى مونتسيرات في الفترة من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، وصدر تقريرها (A/AC.109/2020/20) في 11 شباط/فبراير 2020.

ثانياً - الميزانية

- 8 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. ويشير بيان الميزانية للسنة 2021/2020 الذي قدمته حكومة الإقليم في حزيران/يونيه 2020 إلى أن مجموع مخصصات الميزانية للسنة المالية 2021/2020 بلغ 227,6 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ مجموع النفقات المتكررة المدرجة في الميزانية 148,6 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بما في ذلك خدمة الديون. وتقدر الإيرادات للسنة 2021/2020 بمبلغ 126,6 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 9 في المائة مقارنة بالسنة 2020/2019، وهو ما يعزى إلى التراجع المقدر في الإيرادات المحلية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتبلغ قيمة دعم الميزانية المقدم من الدولة القائمة بالإدارة 81,6 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (بما يمثل 64,4 في المائة من الميزانية المتكررة) وقُدِّم دعم مباشر إضافي بقيمة 8 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي لمكافحة أثر جائحة كوفيد-19. وطلبت حكومة الإقليم دعماً إضافياً من الدولة القائمة بالإدارة لتغطية عجز الميزانية المقدر بمبلغ 21,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتبلغ الميزانية الرأسمالية للسنة 2021/2020 ما قدره 79 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، تموله الدولة القائمة بالإدارة، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الشراكة التابع للمملكة المتحدة لتمويل البنى التحتية في الكاريبي، ومانحون آخرون، وموارد محلية. وستمول الميزانية الرأسمالية مشاريع شتى، مثل المشاريع المنفذة في إطار برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن، بما في ذلك تركيب نظام لكابلات الألياف البصرية المغمورة، وإعادة تسوية مدرج المطار، وتحسين مدرسة مونتسيرات الثانوية، وبدء تشييد مستشفى جديد؛ ومشاريع لتطوير أماكن جذب الزوار ووسائل راحتهم (مركز تفسير البركان) وحماية وتعزيز البيئة الطبيعية؛ ومشاريع لتطوير الميناء.

9 - ووفقاً لبيان ميزانية السنة 2021/2020، نُفذ عدد من التدابير المالية لدعم اقتصاد مونتسيرات في مواجهة الأثر الاقتصادي السلبي لجائحة كوفيد-19. وفي آذار/مارس 2020، قدمت حكومة الإقليم بيان جدوى إلى إدارة التنمية الدولية، التي حل محلها الآن مكتب وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، طلبت فيه دعماً مباشراً، أسفر عن تقديم مبلغ إضافي قدره 2,5 مليون جنيه استرليني (8,3 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي) لمعالجة الأزمة. وحُصص ما مجموعه 6,9 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي لتدابير الدعم المالي، بما في ذلك الدعم المالي لمرتببات العاملين في مؤسسات العمل التجاري، والمنح المباشرة، واستحداث إعانات البطالة أثناء الأزمة، والدعم المالي للقطاع الزراعي والدعم التعليمي، ومبلغ قدره 1,4 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للدعم الطبي المقدم من كوبا.

10 - وفي نيسان/أبريل 2019، وقعت حكومة المملكة المتحدة، من خلال إدارة التنمية الدولية، وحكومة مونتسيرات على مذكرة تفاهم بشأن برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن. ويمثل البرنامج الذي يغطي الفترة 2019-2024 وتموله إدارة التنمية الدولية خطة رأسمالية خمسية لتحقيق النمو الاقتصادي في مونتسيرات وتعزيز قدرة الإقليم على الصمود لمواجهة الكوارث الطبيعية والاصدمات الاقتصادية من خلال تحسين بنيته التحتية الحيوية وتعزيز قطاع السياحة فيه. ووفقاً للاستعراض السنوي للبرنامج الصادر في تموز/يوليه 2020 عن مكتب وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، يتوقع أن يدعم البرنامج استراتيجية النمو الاقتصادي لحكومة مونتسيرات، مما يحسن آفاق الاكتفاء الذاتي للإقليم ويقلل من اعتماده على المعونة من الدولة القائمة بالإدارة. وقد وُضع البرنامج ليكون مرناً في أهدافه ولكي يدرج بعض المشاريع الرئيسية التي نوقشت مع حكومة الإقليم خلال السنوات القليلة الماضية، مثل مشروع المستشفى الجديد، ومشروع إعادة تسوية مدرج المطار، ومشروع كابلات الألياف البصرية المغمورة. وقد حددت أولويات المشاريع لدى الموافقة على البرنامج من خلال آلية حوكمة محددة. وفي غضون السنة الأولى من البرنامج، أنشئ مجلس للبرنامج لمناقشة الجوانب التقنية للمشاريع المقترحة. ويقدم مجلس البرنامج توصية بالمشاريع المقترحة إلى اللجنة التوجيهية للموافقة عليها في إطار البرنامج. وأشار الاستعراض إلى أن البرنامج ماضٍ على مساره لتحقيق معظم نواتجه، مع استثناءات قليلة. وتمضي المشاريع ذات الأولوية (المستشفى، وكابلات الألياف الضوئية، والمدرسة الثانوية في مونتسيرات، ومدرج المطار) قدماً على نحو جيد. ويتضمن الاستعراض أيضاً الدروس المستفادة والتوصيات للسنة المقبلة.

11 - ووفقاً لمعلومات قَدِّمتها إدارة التنمية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2019، يمثل برنامج إصلاح الحوكمة والتنمية المؤسسية مبادرة يتم في إطارها توفير مبلغ 3,5 ملايين جنيه استرليني (12 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) لتقديم دعم تقني محدد الهدف إلى عمليات الإصلاح التي يُضطلع بها بقيادة محلية في القطاع العام في مونتسيرات. وهذه الإصلاحات تشمل الإدارة المالية العامة، وإدارة المشاريع، والمشتريات، والموارد البشرية، وتعزيز الدور المركزي لمكتب رئيس الوزراء. والهدف منها تحسين أداء القطاع العام والتأكيد بدرجة أكبر على أن المالية العامة تُدار بفعالية وكفاءة، وبقدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ البرنامج بحلول 31 آذار/مارس 2023. وأشار الاستعراض السنوي للبرنامج الصادر في أيلول/سبتمبر 2020 عن مكتب وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية إلى أن نواتج البرنامج لا تقي إلى حد كبير بالتوقعات. فمن بين النواتج الرئيسية الست، أنجز ناتج واحد، وهناك ناتجان قيد الإنجاز، وثلاثة لم تُبدأ بعد. ويتضمن الاستعراض أيضاً دروساً مستخلصة وتوصيات للسنة المقبلة.

12 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تنص قوانين الضرائب في مونتسيرات حالياً على أن يدفع الأفراد المقيمون ضريبة على دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتقرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة لأي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي مجموعة من الأشخاص. ونسبة الضريبة التي تدفعها الشركات حالياً على الأرباح هي 30 في المائة. ولا ينص قانون الضرائب في مونتسيرات حالياً على ضريبة على الأرباح الرأسمالية.

13 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من مخصصات تناهز 18,4 مليون يورو (68,4 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وفي بيان ميزانية السنة 2021/2020، أشير إلى أن حكومة الإقليم حصلت على تأكيد بأن الإقليم سيواصل الاستفادة في إطار البرنامج الحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي حتى إكماله في عام 2022.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

14 - وفقاً لإحصاءات المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي بخصوص مونتسيرات، بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار السوق) -3,78 في المائة في عام 2017، و 3,99 في المائة في عام 2018، و 5,92 في المائة في عام 2019 و -7,93 في المائة في عام 2020. ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقلبات خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع من 893 11 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2014 إلى 615 12 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2016 ثم انخفض إلى 972 11 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2017 وارتفع إلى 436 12 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2018 وإلى 487 13 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2019.

15 - ووضعت حكومة مونتسيرات استراتيجية للنمو الاقتصادي وخطة تنفيذ للفترة 2018-2022 لتوجيه الاستثمارات العامة خلال السنوات العديدة المقبلة بهدف إعادة التوازن للاقتصاد في نهاية المطاف كي يتحول من اقتصاد يحركه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص. وبموجب هذه الخطة، تسعى الحكومة إلى تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحليل إمكانات القطاعات الرئيسية التي تم تحديدها بوصفها أكثر القطاعات جدوى من الناحية الاقتصادية، على أن يكون الهدف النهائي تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل. وتضمن الخطة ربط الإجراءات بتلك الأهداف من خلال خطة تنفيذ واضحة المعالم تُبين بالتفصيل الوكالات المسؤولة والأطر الزمنية لإنجاز المهام التي يراد بها بلوغ مراحل اقتصادية هامة. ومن المتوقع أن يظل تركيزها الاستراتيجي قائماً إلى ما بعد عام 2022 لكي يتوافق مع وضع خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام 2021. وتحدد استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ بعضاً من أهم مواطن القوة والضعف في اقتصاد مونتسيرات، فضلاً عن أكبر التهديدات والفرص المطروحة بالنسبة للإقليم في المستقبل. وتبين أن أحد مواطن القوة هو الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للإقليم بموجب المادة 73 من الميثاق. أما العوامل المحركة لاقتصاد مونتسيرات في المستقبل (أي الصناعات والخدمات التي يمكن أن تدعم مونتسيرات في تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو) المحددة في الخطة، فتتمثل في الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار، وثقافة مباشرة الأعمال الحرة، والهياكل الأساسية، وقطاعات تعدين الرمال والزراعة والخدمات المالية وتوليد الطاقة.

16 - وخلال الفترة من 25 آذار/مارس إلى 13 نيسان/أبريل 2020، أجرت شعبة التجارة والبنية التحتية الجيدة التابعة لمكتب رئيس وزراء مونتسيرات تقييماً لأثر الأعمال التجارية للقطاع الخاص المحلي بغية تحديد مستوى ونوع الأثر الذي يواجهه ذلك القطاع نتيجة لجائحة كوفيد-19 وما نتج عن ذلك من تدابير نفذتها حكومة الإقليم لمكافحة انتشار المرض واحتوائه. وخلص التقييم في جملة نتائج إلى أن الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة بلغت 3,6 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

17 - نظراً لاستمرار النشاط البركاني في مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو مناطق يتعذر الوصول إليها. بيد أن ثمة تقارير تفيد بأن المحاصيل الزراعية والمنتجات السمكية والحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. ووفقاً لاستراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، ثمة إمكانية للتوسع في الإنتاج والعمالة في مجال الزراعة من خلال تعزيز المنتجات الجزرية المتخصصة، مثل التوت الأسود ومشروب رم الأدغال، ومن خلال زيادة مرافق التخزين المبردة والإنتاج التجاري للدجاج والاستعاضة عن الواردات من منتجات البستنة.

18 - وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتعزيز سياسة الاعتماد على الذات التي تنتهجها. وقد شملت مبادراتها توفير فرص العمل وتشجيع زيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة حدائق الخضروات المنزلية وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. وفي عام 2020، وبسبب جائحة كوفيد-19، شهدت سياسة الإنتاج المحلي دفعة كبيرة، مع توافر دعم أكبر للزراعة المنزلية وفرض قيود على بعض واردات الخضروات لتشجيع المزيد من المنتجات المحلية.

جيم - الخدمات المالية

19 - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعد المصرف المركزي للإقليم، وشريك في سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي، وفي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن أن العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك الملكي الكندي في منطقة البحر الكاريبي ستتولاها المصارف الأصلية في البلدان التي تعمل فيها؛ وبالنسبة لمونتسيرات، فإن هذا المصرف هو مصرف مونتسيرات. ولا تزال عملية الاستحواذ التدريجية جارية في حين يحاول مصرف مونتسيرات إيجاد حل للحالة التي أوجدتها محدودية خدمات أعمال المصارف المراسلة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن الاتحاد الائتماني المحلي يهيئ لنفسه وضعا يتيح له تقديم المزيد من الخدمات الشبيهة بخدمات المصارف، ويتوقع أن يكون قادراً على القيام بذلك في عام 2021.

20 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وتم تمديد هذا الموعد بعددّ إلى عام 2023. وفي 15 تموز/يوليه 2020، رحبت حكومة المملكة المتحدة بالبيانات التي صدرت عن ثمانية من أقاليم ما وراء

البحار، منها مونتسيرات، والتي التزمت فيها بتعزيز الشفافية في الخدمات المالية، حيث أعلنت أنها ستنتسج سجلات للملكية النفعية للشركات وستتيحها لعامة الناس للاطلاع عليها.

دال - السياحة

21 - لا تزال إعادة تنمية قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الثوران البركاني الذي حدث في عام 1995، من أولويات حكومة الإقليم. وفي شباط/فبراير 2019، عُين مدير للسياحة على أساس تعاقدي لمدة ثلاث سنوات.

22 - وحسبما أفادت به التقارير السابقة، بدأ تشغيل خدمة عبارة محسنة ذات طاقة استيعاب أكبر في كانون الأول/ديسمبر 2013. وتنتقل العبارة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريبا، مما يمكن مونتسيرات من الترويج لنفسها كوجهة ليوم واحد. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، عُلفت خدمات العبارة في نيسان/أبريل 2016 لأسباب تعاقدية، وبعد عملية شراء كاملة، بدأ تشغيل خدمة جديدة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2016. وفي عام 2018، أعلنت حكومة الإقليم عن مساع تبذلها، بالاشتراك مع حكومة أنتيغوا وبربودا، للترويج لمونتسيرات من أجل اجتذاب عدد أكبر من السياح الزائرين ليوم واحد. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2019، أعلنت حكومة مونتسيرات موافقتها على أسعار ميسرة لخدمات العبارة. وتسري الأسعار المخفضة على عدد من الفئات، من بينها الحجزات الجماعية، والمجموعات الرياضية والثقافية، وبرامج التبادل في مجال التدريب والتطوير، والأفرقة الوطنية. كما تنص السياسة على تطبيق خصم بنسبة 80 في المائة على التعريفية الأساسية للبالغين بالنسبة إلى راكب يكون له صفة مقدم رعاية أو مرافق، أو مصاحب، لراكب يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية مؤكدة، وذلك من بين عوامل أخرى تحددها حكومة مونتسيرات. إلا أنه في أيلول/سبتمبر 2020، أنهيت خدمات العبارة بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الطلب. وتظل هناك إمكانية لاستئنافها في المستقبل القريب.

23 - ووفقا لشعبة السياحة التابعة لحكومة مونتسيرات، بلغ مجموع عدد زوار الجزيرة 20 956 زائرا في عام 2019، مما يمثل زيادة بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعدد المسجل في عام 2018 (18 338 زائرا)، وهي المرة الأولى التي يُسجل فيها عدد يتجاوز 20 000 زائر منذ ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على قطاع السياحة في مونتسيرات. ووفقا لبيان ميزانية السنة 2021/2020، انخفض في الربع الأول من عام 2020 عدد الزوار الوافدين للمكوث بنسبة 12 في المائة في حين انخفض عدد الوافدين على متن سفن الرحلات السياحية بنسبة 20,3 في المائة.

24 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نشرت حكومة مونتسيرات استراتيجية جديدة للسياحة في عام 2019، تحدد بالتفصيل خططا لتنمية السياحة في المستقبل. وهذه الاستراتيجية، اقترانا بالإعلان عن قيام مصرف التنمية الكاريبي مستقبلا بإدارة منحة مقدمة من صندوق المملكة المتحدة للبنى التحتية في منطقة البحر الكاريبي لبناء كاسر أمواج في الميناء يسمح لسفن الرحلات البحرية بالرسو، أدت إلى توقع زيادة كبيرة في عدد الزوار.

25 - واستنادا إلى استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، فإن قطاع الزوار هو أهم محرك لاقتصاد مونتسيرات من حيث حجمه الحالي وإمكانات النمو التي ينطوي عليها. أما المزايا التنافسية التي تنتم بها السياحة، فتشمل بركان سوفريير هيلز ومدينة بليموث المدفونة التي تعد "الصورة الحديثة لمدينة بومبي القديمة"، والبيئات البحرية والحرجية النقية، والسكينة والهدوء، وتاريخ الموسيقى الحديثة، والأمن الشخصي.

26 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت حكومة مونتسيرات عن بدء العمل بدمغة مونتسيرات للعمال عن بعد. ويسمح تصريح السفر الجديد للمهنيين بالعمل عن بعد في مونتسيرات لمدة تصل إلى 12 شهرا، وهو متاح للمهنيين (وعشرائهم وأسرهم) الذين يستوفون الشروط ولا يعتمد عملهم على وجودهم في الموقع. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أنشأت شعبة السياحة في مونتسيرات موقعا شبكيا جديدا يتضمن معلومات عن وجهات الزيارة.

هاء - البناء

27 - ترسم خطة التنمية المادية للفترة 2013-2022 رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفير إطارا للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول مسائل كتوافر الأراضي ومحدودية الموارد وتطوير الهياكل الأساسية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تمر الخطة الراهنة بمرحلة المشاورات العامة في عام 2021 استعدادا لعام 2022. وهناك بالفعل مؤشرات على أن التغييرات في الخطة سيكون لها تأثير على منطقة الحظر وحقوق تقسيم مناطق تعدين الرمال.

واو - المرافق العامة والاتصالات

28 - تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على إمدادات وفيرة من مياه الشرب وأن زهاء 98 في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولاً أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

29 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء. إلا أن التركيز الحالي، في الأجل المباشر، ينصب بدلا من ذلك على مصادر أخرى للطاقة، مثل الطاقة المتولدة عن تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية الكامنة، وعلى استخدام السيارات الكهربائية، مما يقرب مونتسيرات من تحقيق هدفها المتمثل في امتلاك مصادر طاقة مستدامة خضراء.

30 - وبسبب تأثير كوفيد-19 على طلب الركاب، توقفت خدمات عبارة الركاب إلى مونتسيرات في أيلول/سبتمبر 2020. إلا أن مونتسيرات لا تزال تربطها بأنتيغوا وبربودا رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها. وتنظم هيئة دعم سلامة الطيران الدولية استخدام المجال الجوي لمونتسيرات والخطوط الجوية للإقليم.

31 - ومن خلال برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن، الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة، أعيد ربط مونتسيرات في عام 2020 بوصلة الألياف البصرية المغمورة، مما أدى إلى تحسين قدرة الاتصالات على الصمود في الجزيرة. وكانت هذه الوصلة قد كسرت في الأصل أثناء الثوران البركاني في عام 1995.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

32 - كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه يجري العمل على تحقيق التكامل في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات عن طريق الاستفادة من الدعم التقني المقدم من حكومة المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

باء - العمل

33 - استناد إلى العملية الجامعة لتعداد السكان واستقصاء القوى العاملة لعام 2018، التي تم الانتهاء منها وتقديم نتائجها في عام 2019، تضمنت القوى العاملة في مونتسيرات حوالي 2 703 أشخاص. وفي عام 2018، بلغ العدد المطلق للأشخاص العاملين 2 527 شخصاً (النساء بنسبة 50,5 في المائة والرجال بنسبة 49,5 في المائة). وبلغ عدد العاطلين عن العمل 176 شخصاً في عام 2018 (النساء بنسبة 44,9 في المائة والرجال بنسبة 55,1 في المائة). وانخفض معدل البطالة انخفاضاً طفيفاً من 6,6 في المائة في عام 2011 إلى 6,5 في المائة في عام 2018. وانخفض معدل بطالة الشباب من مستوى 16,9 في المائة المسجل في عام 2011 إلى 11,8 في المائة في عام 2018. وينظم علاقات العمل قانونُ العمالة وقانونُ العمل، اللذان جرى تنقيحهما في عام 2012 واللذان تقدم وزارة العمل بموجبهما خدمات الوساطة والتوفيق، وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات.

34 - ويحدد قانون العمل بصيغته المنقحة في عام 2012 الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في الاستخدام بين العمّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر.

جيم - التعليم

35 - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى سن السادسة عشرة.

36 - ونصحت خطة تطوير التعليم للفترة 2012-2020 مبادئ توجيهية تسترشد بها وزارة التعليم في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أُنجز في عام 2015 استعراض لتدابير حماية الطفل، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم وضع

بروتوكول متعدد الوكالات، إلى جانب إجراءات منقحة وبرنامج مستمر للإصلاح التشريعي، من أجل ضمان تمتع الأطفال بحماية أفضل. وتم تقديم التعاون التقني عن طريق مشاريع مختلفة، بما في ذلك العمل مع الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي مراقبة السلوك للمساعدة في بناء القدرات على الصعيد المحلي وتحقيق تغيير مستدام. وتشكل جميع تلك التدابير الأساس لتعزيز التنسيق حسبما أوصى به الاستعراض.

37 - وتقدم كلية موننتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة سالم، والمدعومة جزئياً، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً، بالإضافة إلى دورات لاكتساب المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا الحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعد.

38 - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

39 - وقد أغلق قطاع التعليم في آذار/مارس 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19 وأعيد فتحه في حزيران/يونيه 2020 في إطار عمليات مختلطة من الحضور عن طريق الإنترنت وبالحضور الشخصي. وفي 24 أغسطس 2020، أعلنت وزارة التعليم وشؤون الشباب والرياضة عن إصدار المبادئ التوجيهية لإعادة فتح المدارس الحكومية للعام الدراسي 2020/2021.

دال - الصحة العامة

40 - وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مسؤولة عن الصحة العامة في موننتسيرات وعن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات صحة الأسنان، وخدمات الصحة البيئية، إلى جانب الرعاية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير الحماية للأطفال والبالغين الضعفاء. وتقوم مجموعة من المتخصصين بزيارة الجزيرة على مدار السنة، كما تقدم الدعم عن بعد. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، وبسبب القيود المفروضة على السفر، لم تكن قد تمت أي زيارة إلى الجزيرة منذ آذار/مارس 2020. ويُحال المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية متخصصة إلى جزر مجاورة، في حين يمكن إحالة أربعة مرضى إلى المملكة المتحدة سنوياً، باستخدام اتفاق حصص الرعاية داخل دائرة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة. وتوجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب، فرنسا.

41 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أقامت إدارة الخدمات الاجتماعية صلة مع سلطة محلية في المملكة المتحدة، قدمت لها المشورة والدعم عن بعد، من أجل المساعدة على تعزيز إجراءاتها المتعلقة بحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات والأنظمة المتعلقة بالرعاية الصحية والاجتماعية.

42 - وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز الذي تبلغ سعته 30 سريراً ويقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية والفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، فضلاً عن عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ويجري حالياً إعداد التصاميم الأولية لمستشفى

جديد بسعة 24 سريرا، في حين من المقرر أن تبدأ أعمال التصميم التفصيلي في أوائل عام 2021 وأعمال البناء في أواخر عام 2021. وتمول الدولة القائمة بالإدارة مشروع المستشفى الجديد في إطار برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن.

43 - وتبرز خطة مونتسيرات الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2008-2020، المعنونة "مونتسيرات صحية وسليمة"، هدف الحكومة المتمثل في كفالة إمكانية حصول سكان مونتسيرات على الرعاية الصحية الثانوية والمتخصصة بأسعار ميسورة. وتتصدر الأمراض غير المعدية أسباب الاعتلال والوفاة.

44 - ووفقا لبيان ميزانية السنة 2021/2020، استحدثت حكومة الإقليم عددا من الأوامر المتعلقة بالصحة العامة والتقييدية بعد آذار/مارس 2020 للمساعدة على احتواء انتشار كوفيد-19. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، تقرر فرض حجز صحي لمدة 14 يوما على جميع المسافرين إلى مونتسيرات، وفرض حظر تجول يومي لمدة 24 ساعة في الفترة من 11 إلى 21 شباط/فبراير 2021. وحتى 17 شباط/فبراير 2021، كان الإقليم قد أبلغ عن 20 حالة إصابة بالفيروس وحالة وفاة واحدة.

45 - وظلت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة انتشار جائحة كوفيد-19. وشمل ذلك الدعم تمويل وتوريد مجموعات الاختبار، والمواد الاستهلاكية المخبرية، والمعدات الطبية واللوازم الطبية، وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتزويد أقاليم ما وراء البحار بحصة مما ستشتريه من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن دعمها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

46 - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية خمسية، على ضبط الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، والحد من معدلات الجريمة ومنع ارتكابها، وإقامة شراكات مع نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا بالمقارنة مع بقية منطقة البحر الكاريبي، وأنها تمثل بحسب مقاييس معينة أدنى معدلات الجريمة في الأمريكتين. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، اقتنت دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات معدات جديدة للاستدلال الجنائي ودربت ضابطا كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها التحقيقية. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2020، أعلن مفوض الشرطة عن بدء برنامج العفو عن حائزي الأسلحة النارية للفترة من 12 أيلول/سبتمبر إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2020.

47 - وفي عام 2020، كانت السفينتان HMS Medway و RFA Argus متمركزتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

48 - وقد التزمت الدولة القائمة بالإدارة بتمويل يتجاوز 500 000 جنيه استرليني لدعم مشاريع العدالة الجنائية على مدى السنتين الماليتين 2020/2019 و 2021/2020.

واو - حقوق الإنسان

49 - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، طلبت مونتسيرات توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها. وكان الهدف من ذلك توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تكون سارية على مونتسيرات في عام 2018. إلا أنه في ضوء النقص الكبير في الموظفين وازدياد أعباء العمل في إدارة الخدمات الاجتماعية، لم يكتمل بعد هذا التمديد.

50 - وفي حين حاولت إدارة الخدمات الاجتماعية القيام ببعض هذه الأعمال في الماضي، فوفقاً لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد في مونتسيرات حالياً أي هيئات حكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان وثمة منظمتان غير حكوميتين فقط تعملان في هذا المجال. إلا أن عدداً من منظمات المجتمع المدني تعمل حالياً على مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة، بما في ذلك جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات، وجمعية مونتيسيرات للسكري، وجمعية كبار السن في مونتسيرات، ومركز موارد مونتيسيرات للمرأة، ومجموعة دعم المرأة.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

51 - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995، أنشئت منطقة محظورة تشمل تقريباً ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ ثورانه الأخير في شباط/فبراير 2010، بات البركان في حالة خمود، وفي عام 2014 رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم التي تشكل جزءاً من النطاق الخارجي للمنطقة المحظورة وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق من دون قيود.

52 - وأقادت الدولة القائمة بالإدارة بوجود إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث في مونتسيرات، جرى اختباره في عام 2013. وتحدد خطة لمواجهة الأعاصير، أعدت في عام 2013 ويجري تنقيحها سنوياً، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار نظام إدارة الطوارئ من حيث الاستعداد والتصدي للأعاصير المدارية.

53 - ووقع الحاكم في 30 حزيران/يونيه 2020، بناء على مشورة مجلس الوزراء، الإعلان الذي يحدد يوم 15 تموز/يوليه 2020 عطلة رسمية في مونتسيرات احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء النشاط البركاني.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

54 - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل حوار ثنائياً مع صندوق النقد الدولي يُشرك فيه ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي وقطاع الأعمال التجارية والنقابات.

55 - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا الهيئتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي،

والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أنشئت في عام 2012 بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

56 - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم إزاء مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - بسبب جائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة عبر الإنترنت في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار. وأجرى المشاركون، بحضور رئيس وزراء المملكة المتحدة، مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع منها المسائل الاقتصادية، وتدبير مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها، وحماية الفئات الضعيفة، والمسائل البيئية. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أبرز البيان الذي أدلى به أمير ويلز في الاجتماع، وذلك قبل المناقشات بشأن البيئة والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع أن تستضيفها المملكة المتحدة في عام 2021، الأهمية التي تُوليها المملكة المتحدة لعلاقتها بأقاليمها الواقعة وراء البحار، واعتراف المملكة بالمساهمة الكبيرة لهذه الأقاليم في التنوع البيولوجي.

58 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق هذه الشعوب في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

59 - وأعرب كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. ودُكر أيضاً أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك.

60 - وفي الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

61 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة كفؤة، وبناء

مجتمعات قوية وناجحة. وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع الأقاليم الواقعة ما وراء البحار في المفاوضات بشأن علاقة الحكومة مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل حتى تكفل مراعاة أولويات هذه الأقاليم في كل مرحلة من مراحل هذه العملية.

62 - وأضاف أنه في حين ستضطلع المملكة المتحدة بجميع المسؤوليات السيادية، لا خلاف بين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار على أن أقاليم ما وراء البحار هي أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، إذ لا تخضع للمملكة المتحدة إلا من حيث احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وأضاف أيضاً أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية ودفعها إلى الأمام.

ثامناً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

63 - لم تعقد الدورة الموضوعية للجنة الخاصة لعام 2020، التي كان من المقرر عقدها في الفترة بين 15 و 26 حزيران/يونيه 2020، بسبب جائحة كوفيد-19. وبدلاً من ذلك، أجرت اللجنة أعمال دورتها الموضوعية من خلال المراسلات، ونظرت في المقترحات عن طريق إجراء الموافقة الصامتة عملاً بمقرر الجمعية العامة 544/74، ومقرراتها اللاحقة 555/74 و 558/74 و 561/74. وفي 30 تموز/يوليه 2020، أحالت رئيسة اللجنة الخاصة، وفقاً لمقرر الجمعية العامة 561/74، تقريرها إلى أعضاء اللجنة للنظر فيه في إطار إجراء الموافقة الصامتة. وتضمن التقرير مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة مونتسيرات"، الذي اعتمد بتوافق الآراء في 5 آب/أغسطس 2020.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

64 - في الجلسة العاشرة المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الرابعة، دون تصويت، مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة مونتسيرات" الوارد في الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

65 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار 114/75 بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

- (أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً للميثاق وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
- (ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

- (ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيّنة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛
- (د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام 2010 وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛
- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التنقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛
- (ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛
- (ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ك) أعربت عن تقديرها للدولة القائمة بالإدارة ومونتسيرات، حكومة وشعباً، للتعاون والمساعدة المقدمة إلى إلى بعثة الأمم المتحدة الزائرة إلى مونتسيرات في كانون الأول/ديسمبر 2019؛
- (ل) وافقت على تقرير البعثة الزائرة واستنتاجاتها وتوصياتها؛
- (م) زكت استنتاجات البعثة الزائرة وتوصياتها لنظر حكومة المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وحكومة مونتسيرات، كي تتخذا الإجراء الملزم بشأنها؛

(ن) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم تقريراً إلى الأمين العام عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة الزائرة؛

(س) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ع) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزاً مالياً دولياً، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(ف) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السارية؛

(ص) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

